6

19 حزيران 2021

حوار مع الرئيس
الدكتور برهم صالح
حول ازمة
العراق سيادياً

ملتقى بحر العلوم للحوار

١٩ حزيران ٢٠٢١

بغداد

حـــوار مـع الرئـيـــس
الـدكـتـور برهـم صالـحٍ
حول ازمة العراق سيادياً

الفعالية السادسة

حوار مع الرئيس الدكتور برهم صالح
حول ازمة العراق سيادياً

ملتقى بحر العلوم للحوار

بغداد ١٩ حزيران ٢٠٢١

اصدار

ملتقى بحر العلوم للحوار

معهد العلمين للدراسات العليا

جريدة المواطن

ملتقى بحر العلوم للحوار

https://www.facebook.com/baharalolom/?ti=as

معهد العلمين للدراسات العليا

https://www.facebook.com/alalamain.institute

الدكتور إبراهيم بحر العلوم:

أهلاً وسهلاً بفخامة الرئيس الدكتور (برهم صالح)، نُكرر ترحيبنا بفخامته بأسم ملتقى بحر العلوم للحوار، ومعهد العلمين للدراسات العليا، ونتقدم بالشكر الوافر لفخامته، ونُرحب به ضيفاً عزيزاً وكريماً دوماً على هذا الملتقى، ولعله أكثر الشخصيات السياسية الذي أستضافه الملتقى خلال السنوات العشرة الماضية، فقد تمت إستضافتهُ عام 2013، وكذلك في شباط عام 2016، وتمت إستضافتهُ اليوم في هذا المحفل المبارك، فشكراً له.

دعوني أكرر قضية مهمة وجدتها في شخص الرئيس، فلديه روح مفعمة وداعمة للجامعات والمعاهد ومراكز التفكير، لأنْ تصبح رافداً أساسياً في صناعة القرار السياسي العراقي لذلك جاء اهتمامه بهذا الإحتفاء والذي يمثل في واقعه إحتفاء بالكوادر الأكاديمية والبحثية والاعلامية التي شاركت في هذا الملتقى.

أبدء الحديث بسؤال في نفس سياق الاهتمامات الفكرية والثقافية والسياسية المشتركة. فخامة الرئيس، لعل الكل يشهد بأنَّ معظم المبادرات السياسية التي طُرحت في العراق كانت بفعل الطبقة السياسية الحاكمة، غير انها لم تفلح هذه المبادرات في حلحلة الموضوع ولم تتمكن من فك الأختناقات، فلا زالت الأمور على ما هي عليه، فخامة الرئيس وأنت اليوم المسؤول الأول في الدولة لماذا لا يُفعّل المسار الثاني؟ مسار النُخب ومراكز التفكير، من أجل المساعدة في حلحلة هذه المشاكل؟ أتوقع من فخامتك إجابة مفحمة، وهي في الوقت ذاته رسالة إلى الأكاديميين والباحثين جميعاً، دعنا ان لا نجعلها في نهاية الختام وإنما نفتتح بها الحوار.

فخامة الرئيس الدكتور برهم صالح:

قبل أنْ أُجيب على هذا السؤال المهم، أشكر الدكتور إبراهيم بحر العلوم مرةً أخرى على هذه الدعوة الكريمة، وإنني أتشرف أنْ أكون في ملتقى بحر العلوم للحوار، وأتشرف بلقاء هذه النخبة النيّرة من كفاءات العراق.

مؤسسة بحر العلوم وملتقى بحر العلوم أسم له دلالات كبيرة، يُثير بي الكثير من الذكريات الجميلة، ويُثير بي أيضاً ما يمثله هذا البلد من طاقة كبيرة من الكفاءات والقامات الكبيرة، السيد محمد بحر العلوم (رضوان الله عليه) كان قامة متميزة، ولعب دوراً مُهماً في النضال الوطني في مرحلة الصراع ضد الدكتاتورية وبناء الوضع الجديد في العراق، كما كان له إسهاماته الثقافية الكبيرة وهذه المؤسسة وهذا الملتقى بإسمه يحمل مسؤولية كبيرة علينا كلنا في دعمه، وأنا أتشرف أنْ أكون هنا، وأُشيد بجهودكم في تنظيم هذه الندوة وطبع هذا الكتاب وما يتضمنه من إسهامات مهمة فيما يتعلق بأزمةٍ خطيرة وأساسية تُجابه الدولة العراقية بل تُجابه العراق بوضعه الحالي وما له من استحقاقات في المستقبل.

استحقاقات كبيرة تنوء بها النخب السياسية

أُجيب على السؤال، يقيناً العراق مرَّ بظروف عصيبة، وهناك من النخبة السياسية من أتى من مراكز علمية وجامعات أو درس في الخارج وله إسهامات فكرية وما إلى ذلك، وهناك تواصل، وأنا شخصياً لديَّ تواصل ليس بالقليل مع النخب الأكاديمية والجامعات ومراكز الأبحاث، وكما تعرف حتى عندما كنّا في السليمانية كان بيننا تواصل دائم، وكان لي الشرف لزيارة النجف الأشرف وزيارة المؤسسة (مؤسسة بحر العلوم)، ونتواصل مع الكثير من هذه المؤسسات.

العراق الآن أمامه استحقاقات كبيرة ليس فقط فيما يتعلق بوضع السيادة والوضع السياسي، بل هي استحقاقات التنمية الاقتصادية، العقد السياسي الجديد، الظروف الجديدة في المنطقة وكثير من الاستحقاقات المطلوبة في الساحة العراقية، ولا يمكن للنخبة السياسية أنْ تكون وحدها، ولا يمكن للدولة بتشكيلاتها الرسمية أنْ تقوم بمناقشة هذا، يقيناً الجامعات العراقية والنخب الأكاديمية لها دور.

نحتاج الى حلول خارج المألوف

وفي هذا السياق دعنا نتذكر كان العراق في العقود الماضية المتصدر من الناحية العلمية والنخبوية في الشرق ككُل، مركز للأبداع الإنساني في الشرق، مثل جامعة بغداد، جامعة الموصل، وجامعة البصرة واستطيع أنْ أدّعي في فترة من الفترات جامعة السليمانية، ناهيك عن المراكز العلمية الأخرى كالحوزة العلمية في النجف وإلى غير ذلك، العراق كان دوماً مركزاً مهماً لإثراء الفكر الإنساني في المنطقة ككُل، وإذا تذهب إلى نُخب المنطقة تجد النخب العراقية هي من تُدير الشبكات الإعلامية، والاقتصادية، وحتى الصحية والخدمية، وحريٌّ علينا في العراق أنْ نستفيد من تلك الكفاءات وبالذات نحن نُعاني من اختناقٍ سياسيٍّ خطير، وأزمةٍ سياسيةٍ خطيرة بحاجة إلى حلول خارج المألوف، ولا يُمكن لنا كطبقة سياسية وكنخبة سياسية أنْ نستند إلى أفكارنا وأقوالنا وصدى أفكارنا داخل المغلقة، فمثل هذه الاجتماعات مهمة، ومرةً أخرى أكرر شكري لكم لهذا الجهد المتميز واتمنى أنْ تؤدي هذه الندوة وغيرها من الندوات إلى حالة مستدامة، وتكون رافداً أساسياً في القرار السياسي والوطني للعراق.

الدكتور بحر العلوم:

احسنت فخامة الرئيس، أنا أتفهم الإجابة بشكل واضح لمعرفتي الشخصية من توجهاته الثقافية وامتداداته الجامعية ومشاريعه الثقافية، وكذلك ملتقاه الكبير في السليمانية.

فخامة الرئيس، دعني أُقسم الحوار إلى جزأين، جزء يتعلق ببواكير هذا المشروع (ازمة العراق سيادياً)، وجزء يتعلق بخواتيم المشروع، ودعنا نضع الخواتيم في شكل حوار مع الإخوة الأكاديميين والباحثين.

وقبل أنْ ندخل في تفاصيل الحوار، أنا مطمئن بأنَّك اطلعت على الفصل الخاص في هذا المشروع والمتعلق برؤية ومفهوم السيادة من خلال دراسة خطابات المرجعية الدينية العليا في النجف، والسبب في ذكر هذا الامر فقبل أيام كان الاستذكار التاريخي لصدور (فتوى الجهاد الكفائي) من قبل السيد السيستاني (حفظه الله)، ونعلم أنَّ هذه الفتوى لها الكثير من القضايا المتعلقة بالسيادة، وأود من فخامتك أنْ تُلقي الضوء على هذا الحدث النوعي، والمنعطف الخطير في الوضع العراقي.

فخامة الرئيس:
الجهاد الكفائي مشروع وإرادة وطنية

في الحقيقة وبعيداً عن التوصيفات العامة، المرجعية تاريخياً لها دور مهم في الأحداث الكبرى والتحولات الكبرى، ودائماً الموقف المرجعي كان مُسانداً للقرار الوطني العراقي والسيادة العراقية منذ ثورة العشرين وإلى اليوم، ونحن نستذكر تلك الأيام واللحظات العصيبة التي مرَّت علينا وداعش يستبيح بلدنا، وكانت بغداد قاب قوسين أو أدنى من أنْ تسقط بيد داعش، والموصل سقطت، وكان هناك من يرى بأنها كانت نهاية العراق، فأتت الفتوى في لحظةٍ مصيرية ولبّى النداء الشباب والكهول العراقيين، وكان هناك من يُريد تصوير الفتوى لمذهب معين أو طائفة معينة لكنها كانت فتوى بحق لمشروع وطني وجهد وطني وإرادة وطنية لإنقاذ العراق في تلك اللحظة، وكان لها أثرها البليغ.

موقف وطني سيادي

هذه النخب الكريمة الحاضرة هنا بحاجة أنْ تتوقف عندها وتدرسها جيداً أنها في مثل هذه اللحظات تتبين أهمية المرجعية ودورها التاريخي والريادي، ودورها صمام الأمان، ودورها المدافع والمساند الأمين لسيادة العراق وللقرار الوطني العراقي ولأمن العراقيين ككُل.

أقولُ هذا وأنا كُرديٌ، وربما تحسبني سنيٌ أيضاً، تاريخ المرجعية في تلك اللحظات التاريخية كان دوماً في حماية المظلومين، إنبرت للدفاع عن الكرد، إنبرت للدفاع عن المسيحيين والإيزيديين، وأنخرط شباب الجنوب في العمل والجهاد لتحرير الموصل والمناطق الغربية، فهي لحظةٌ تُؤشر لحالة وطنية متميزة، وخطابٍ وطنيٍ وموقفٍ وطنيٍ وسيادي، ربما لولا ذلك الموقف وتلك اللحظة لكنّا في وضعٍ مختلف تماماً.

وأنا كنت في بغداد لحظتها وأعرف ما كان يجري، وما نتعرض له من تحدٍ خطير، ونحن اليوم في وضعٍ جديد وأتمنى أنْ لا ننسى ولا نتناسى ما كنّا فيه، وكيف وصلنا إلى هزيمة داعش، وأنْ لا نستخف بحجم المنجز ولكن بنفس الوقت لا نستخف بما ينتظرنا من استحقاقات التي اعتبرها في جوهرها هو تشكيل أو تأسيس لدولةٍ مقتدرة ذات سيادة، ومعبرة عن الإرادة العراقية الحقيقية بدون قيمومة أو وصاية وبدون تدخل، وهذا ليس استحقاق سهل المنال، ولكن إنْ لم نتمكن من ذلك، وإنْ لم نعمل عليه، فهذه الإرهاصات والاحتقانات في الوضع السياسي والاجتماعي في البلد سينقلب علينا كلنا، وعلينا أنْ نكون حذرين وواعين لهذا التحدي الكبير.

الدكتور بحر العلوم:

كما اطلعت فخامة الرئيس على مشروع (ازمة العراق سيادياً) قد وجّه أسئلة محدودة إلى رؤساء العراق بشقيه التنفيذي والتشريعي، وكلها أسئلة تتعلق بالسيادة، ما علاقة السيادة بطبيعة النظام السياسي الراهن؟ ما علاقة السيادة بالمصلحة الوطنية؟ ما علاقة السيادة بالعوامل الخارجية؟ كيف نفهم العلاقة بين السيادة وتوازن المصالح؟ كيف تمت إدارة البلد من خلال فهم السيادة أثناء فترة الحكم؟.

وقد أجابت النخب السياسية والأكاديمية وحللت وقاربت الكثير من أجوبة رؤساء الوزراء، أحاول أنْ أتوقف عند قضية معينة، متعلقة بطبيعة النظام السياسي الراهن، فخامة الرئيس البعض يُصرّ أنَّ هذا النظام السياسي يحمل في رحمهِ بذور انتهاكات السيادة، ومنها المحاصصة، وغياب المعارضة، وهشاشة النظام السياسي، والتوافقية الديمقراطية ومنها ومنها... يطول الحديث، وفي اثناء مروري على أجوبة البعض تمكنت من إنتقاء سؤالين أوجههما لفخامتك، كيف ترى تأثير ثنائية السلطة التنفيذية في النظام السياسي العراقي على السيادة الوطنية من حيث الرؤية المحاصصاتية أو المكوناتية؟

فخامة الرئيس:

قبل أنْ أجيب على هذا السؤال، وإذا تسمح لي، ولن أتهرب من سؤالك وسوف أُجيب بالمباشر.
لكن في الحقيقة عندما نتداول في أمور السيادة، بل في مجمل الأمور في هذا البلد يجب أنْ نتعامل معها في سياقها الصحيح والتاريخي، أنا أُذّكر نفسي دوماً بالتاريخ، هناك من يقول بأنَّ العراق دخل في أتون الأزمات والحروب من 1979 والحرب الإيرانية العراقية، وحملات الإبادة والأنفال، ثم غزو الكويت، فالحصار، و2003، والإرهاب. وربما هنالك من يقول بدأنا بالإنحدار والأزمات منذ 1958.
رغم الكوراث بقي العراق متماسك
إذا اعتبرنا الكوارث التي حلت بالعراق منذ 1979 فهي أربعون عاماً، وإذا كانت من عام 1958 فهي حوالي ثلاث وستون عاماً، ليس هنالك بلد في العالم تعرّض إلى ما تعرّض إليه العراقيون، إنفجار بعد إنفجار، مفخخة بعد مفخخة، حربٌ بعد حرب، مقابر جماعية، تعسف، اضطهاد، غزو، حروب أحياناً تحدث بعض الحوادث الإرهابية في بعض الدول الأوربية ويكون الشغل الشاغل لهم لشهور متتالية، وهذا البلد لم يعش شهراً أو سنة بدون أحداث أو أزمات، ومع كل هذا بقى هذا البلد على درجة من التماسك الاجتماعي والسياسي قلَّ نظيرهُ في العالم، بالرغم من كل ما تعرضنا له، كنّا نتحدث عن لحظات سقوط الموصل واجتياح داعش، كان هناك من يُبشر أو يُنذر بنهاية العراق، ولكن داعش استنهضت أروع صور التلاحم النضالي بين مكونات العراقيين ومناطق العراق، أنا لا أريد أنْ استخف بحجم المشاكل الكبيرة التي أمامنا وهي متراكمة منذ عقود من الزمن، لكن أنْ نُقيّم وضعنا في ذلك السياق نتفهم نقاط القوة في هذا المجتمع وما يمكن أنْ نستند إليه لإستنهاض مشروع وطني واعد لهذا البلد.

ازمة العراق سيادياً

نتحدث عن السيادة، كنت اتصفح المداخلات وفيها مداخلات ممتازة بالذات من السادة رؤساء الوزراء ورؤساء مجلس النواب السابقين، والأكاديميين، حقيقةً كانت مساهمات مهمة جداً، أتذكر في عام 1990 عند غزو النظام السابق للكويت، دخل العراق مرحلة جديدة، وتم تكبيل السيادة بمجموعة من القيود السياسية والعسكرية والأمنية، وكان قرار مجلس الأمن (688) الذي بدء سابقة التدخل الإنساني الدولي من أجل حماية المدنيين الكرد بعد الانتفاضة عام 1991، ثم قرار حظر الطيران الجوي إلى غير ذلك من القيود الاقتصادية والمالية على بيع النفط العراقي، إلى عام 2003 وقرار الاحتلال، هذه ليست حالة طبيعية والأكاديميون هنا يستطيعون أنْ ينورونا لكنني لا أعرف حالة مشابهة لوضع العراق، وأتذكر أنا والدكتور إبراهيم بمعية السيد الوالد (رضوان الله عليه) عندما كنّا نُطالب بدعم المجتمع الدولي بحماية العراقيين من بطش النظام السابق، كان النظام يستند إلى مفهوم من السيادة يُتيح له قتل العراقيين وتغييبهم في المقابر الجماعية، أنا أريد أنْ نفهم هذا الموضوع، ونحن لا نتكلم بتجرد، اليوم نقول الدولة العراقية ذات السيادة لم يأت من فراغ وإنما في تقديري السيادة تأتي من قرار داخلي ووضع سياسي داخلي وإرادة سياسية داخلية، وليس فقط بإطلاق شعارات عامة لا تستند إلى الواقع.

المنظومة السياسية التي تفضلت بها، ايضاً في سياقها الصحيح، في 2003 وبعد عقود من الدكتاتورية والتمييز الطائفي والقومي والتهجير وما إلى ذلك من الكوارث التي لحقت بالعراق، ناهيك عن الوضع الإقليمي والدولي وكل هذه دول الجوار كانت تخاف وتخشى من عودة دكتاتور ومستبد آخر يؤدي بالعراق إلى حروب معهم، ناهيك عنّا نحن العراقيون كنا نخشى عودة الاستبداد بطرقٍ أخرى، فركّبنا نظاماً دستورياً يضمن لي عدم تكرار هواجس الماضي ومخاوف الماضي، ويضمن لي مستقبل أفضل حسب تصورنا في تلك اللحظة. مرةً أخرى ما حققناهُ من 2003 إلى اليوم ليس بالقليل في مجالات كثيرة، لكن أيضاً يجب أن يكون لدينا الجرأة والشجاعة ونقول أنّ فيها الكثير من الاختلالات ومكامن الخلل، ولا يُلبي للعراقيين ما يريدونه من حكم رشيدٍ ودولةٍ مقتدرةٍ محترمةٍ ذات سيادة، وربما مثل هذا الحوار ومثل هذه الندوة لا يحدث في أيّ عاصمة إقليمية أخرى، والنخبة السياسية بما في ذلك رئيس الجمهورية يتحدث بكل صراحة ولستُ وحيداً في هذا المجال بل الكثير من قادة البلد من دولة رئيس الوزراء إلى لوزراء إلى قيادة البلد يشكون من هذه الحالة، نحن لا نخاف لا نخشى، ويجب ألاّ نخشى من الإقرار بوجود مكامن خلل بنيوي في المنظومة الحالية، لم تُحقق لنا الدولة المقتدرة ذات السيادة كما يتطلع إليها العراقيون.

بعيداً عن خلفياتنا، وأنت نجفي وأنا من السليمانية، والإخوة الآخرين كل واحد منهم من منطقة معينة، اتصور بعد كل هذه التطورات وهذه الأحداث، الآن يتبلور مفهوم من البصرة إلى النجف إلى العمارة، إلى الأنبار، إلى الموصل، إلى السليمانية وإلى أربيل بضرورة وجود دولة مقتدرة، الكردي تاريخياً يخشى من الدولة القوية، والدولة القوية في تعريفي ليست بالدولة القامعة المتعسفة، إنما الدولة القوية المقتدرة هي الدولة الخادمة لشعبها بالقانون، لكن دولة تستطيع أنْ تحميني من أعاتي الدهر، من تدخلات الدول، من القصف الخارجي، ضعف بغداد الكثير من الكرد يخشون منه أنْ يكون مدخلاً للآخرين لأنْ يتدخلوا في قيمومة أو وصايا في شؤونهم، كما الحال في البصرة كما الحال في الأنبار، هذا الشعور بدأ ينمو ويتنامى بين العراقيين ألا وهو أنَّ أمُّ المشاكل في العراق هو غياب الدولة الوطنية المقتدرة القادرة على فرض القانون، والقادرة على حماية السيادة، هذا لن يأتي لقرار أعتباطي أو بخطاب جميل منمّق من هذا الرئيس أو ذاك وإنما يأتي بالوقوف على مكامن الخلل وإصلاح العملية السياسية بعمق، بعد 18 عام من سنة 2003، نحن الآن مقبلون على انتخابات أردناها مبكرة، تجاوباً مع مطالب الناس الذين رأوا في الانتخابات السابقة والوضع السياسي الحالي غير قادر على خدمتهم، وردُّ فعل - في تقديري - على ما اعتبروه تزويراً أو تلاعباً أو مصادرةً لرأيهم في الانتخابات السابقة.

الخلل الأكبر الذي ينتهك سيادة العراق هو إنتهاك إرادة الناخب العراقي والتلاعب بصوته، السيادة تبدأ من احترام صوت المواطن في الانتخابات، ولذلك أنا أقول السيادة فيها مفاهيم كثيرة وأبعاد كثيرة ولنا أنْ نتحدث فيها، ولكن المنطلق هو شرعية النظام وشرعية الدولة، وهذه الشرعية تستند للانتخابات الحرّة بدون قيمومة وبدون تزوير وبدون تلاعب، تكرار ما كان يجري في الانتخابات السابقة نذيرُ شؤم لا يمكن لنا أنْ نقبل به. هناك من يقول لا يمكن أنْ نجري الانتخابات في موعدها لاعتبارات وأسباب مختلفة، أنا أقول ربما هذه الانتخابات أسهل من سابقاتها، في الانتخابات السابقة كان لدينا سيارات مفخخة تتوالى على مراكز الانتخابات، الوضع الأمني - والحمد لله - وبهمّة الخيرين أفضل، السجال السياسي أقوى لأنَّ هذه الانتخابات الكل يُقدّر بأنها هي انتخابات تأسيسية ولها تبعات مهمة للمستقبل العراقي، الوسيلة الوحيدة لنا أنْ نضمن أنتقالاً سلمياً شرعياً إلى وضعٍ جديد يستحقه العراقيين هو ضمان درجة من النزاهة والعدالة في الانتخابات كي يشعر المواطن العراقي فيه أنَّ صوتهُ مُصان ومُحترم.

الدكتور بحر العلوم:

أشكرك كثيراً فخامة الرئيس على هذه الإجابات الصريحة، ولكن ما دمت عرّجت على الانتخابات المبكرة دعني أتوقف قليلاً لأتقمص شخصية المواطن العراقي، وأقول صحيح الجهود التي تُبذل من قبل رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء والحكومة والمفوضية والأحزاب لإجراء الانتخابات في تشرين الأول من هذا العام جهود تُشكر عليها، ولكن ألا تتفق معي أنّ ليس هنالك رؤية متفق عليها بين الأحزاب السياسية للتغيير القادم؟ الانتخابات المبكرة جاءت على أثر المطالبات والانتفاضة في تشرين الماضي، ماذا تمكنت الأحزاب من تغيير في رؤيتها اتجاه متطلبات الدولة والسلطة؟ والخشية عند البعض سيكون إنتاج المنظومة بشكلها الراهن ولكن بأوزان مختلفة، بالرغم من قناعتي بضرورة إجراء الانتخابات، ولكن كيف نُقنع المواطن العراقي بأن هناك تغييراً سيجري؟

فخامة الرئيس:

كلُ حزب بما لديهم فرحون، وليس لي أو لجنابك أنْ نُقدّر أيّ حزب لديه حظوة عند الناس، الناس يجب أنْ يقرروا ذلك، وواجبنا كدولة وكحكومة أنْ نعمل على ضمان انتخابات نزيهة، وأنا لا أريد أنْ أبسط الأمر وأبسطها لأنها ستكون معقدة، وهناك حالة تشكيك في عملية الانتخابات ولأسباب وجيهة، وما جرى في الانتخابات الماضية لم يكن قليلاً، فأمامنا تحدي إقناع الناس وذلك بإجراءات عملية، هنالك المفوضية تعمل بجد من أجل الإجابة على تلك الإسئلة التي تُشكك بالعملية الانتخابية وكيفية ضمان آليات التصويت وضمان الأصوات وعدم التلاعب، المراقبون الأمميون الذين سوف يُشاركون في الانتخابات أو يُساعدونا في تنظيم الانتخابات، لكن الجهد المجتمعي سيكون مهماً أيضاً.

هل نفتح ملف الدستور؟

كان لي لقاء قبل بضعة أيام مع مجموعة من منظمات المجتمع المدني وطرحتُ عليهم هذا الموضوع، العالم يستطيع أنْ يُساعدنا ولكن نحن أصحاب الإرادة، منظماتنا وشخصياتنا الوطنية، وفعالياتنا المجتمعية يجب أنْ يكون لها دوراً كبيراً، وأتمنى إلى وقت الانتخابات أنْ نقوم بإجراءات فعلية عملية تُطمئن الناس على أننا صادقون وجادّون في هذا الموضوع، وهناك الآن بعض المداولات وأؤكد مداولات وليس قرارات لأن هذا الموضوع خطير، هل نُقدم على فتح ملف الدستور أو على الأقل بعض التعديلات المتفق عليها وطنياً، والتي لا تُثير خلافات، وفي الحقيقة إصلاح الوضع السياسي يجب أنْ يكون من قبل البرلمان القادم، ويجب أن لا نستبق الأمور، ولكن كي نبدأ بدفع عملية الإصلاح إذا كانت هناك قضايا متفق عليها وطنياً في الدستور بحاجة إلى تعديل وتؤدي إلى فتح هذا الموضوع وللبرلمان القادم، لنا أنْ نتداول بشأنها، أؤكد مرةً أخرى ليس هنالك أي قرار في هذا المجال لأنَّ هذا الموضوع حساس وخطير ولا يمكن المسَّ به إلاّ من خلال توافق وطني عامّ يضمن للعراقيين ثقتهم بالدستور الذي ارتضيناهُ فيصلاً، وهذا الموضوع مطروح أيضاً من أوساط مختلفة ونحن بصدد المداولة ونتشاور حولها والأخ الدكتور (علي الشكري) رئيس هيئة المستشارين عندنا كان قد جمع مجموعة من فقهاء الدستور والقانون في رئاسة الجمهورية، كما كانت نقاشات في مجلس النواب حول هذا الموضوع، وكان هذا مطلب الحراك الاحتجاجي في تشرين، وقد توصلوا إلى مجموعة مقترحات جيدة، وأؤكد أنَّ هذا الفريق الذي اجتمع في رئاسة الجمهورية كانوا من الأكاديميين ومن فقهاء القانون الدستوري وليسوا سياسيين وتعمدنا أنْ يكونوا كذلك، وما توصلوا إليه من مقترحات فيها الكثير من الوجاهة، ولكن صعب جداً في الوقت الحالي أنْ نقوم بدفعها، لكن إن كانت هناك بعض المفاهيم وعلى سبيل المثال هنالك مطالبات شعبية في كل مناطق العراق بضرورة انتخاب المحافظ بصورة مباشرة، إذا كان هنالك توافق وطني عام على هذا الموضوع فليكن. مرةً أخرى وأنا حذر جداً بأنْ هذا الموضوع حساس والدستور ليس قضية سياسية يومية للسجالات، فنحاول أنْ نتعاطى مع ذلك بهدوء ولكن عامل الوقت سيُداهمنا، البرلمان القادم سيكون المكلف بمتابعة هذا الموضوع بصورةً جدية.

الدكتور بحر العلوم:

فخامة الرئيس، اعتقد أنك طالعت التوصيات-توصيات مبادرة السيادة- والتي طُبعت بشكل مُنفصل للمشروع، هذه توصيات جاءت من قبل أكاديميين بناءً على دراسة التجربة السياسية والرؤية النخبوية النقدية، وخلصوا إلى ستة توصيات، قالوا بكل وضوح: لا يمكن لنا إستعادة السيادة بدون إصلاح سياسي، ولا يمكن لنا إستعادة السيادة بدون إصلاح أمني، ولا يمكن لنا إستعادة السيادة بدون إصلاح اقتصادي، ولا يمكن لنا إستعادة السيادة بدون تحديد المصالح الوطنية العليا، وكذلك ضرورة الإصلاح المجتمعي، استميحك عذراً لنتفتح على أصحاب الرؤى والتوصيات لنستمع مباشرةً منهم، وبالتالي أنا أطلب من الذين شاركوا في هذا المشروع، وهناك بعض الأسماء المسجلة عندي، ولمن يرغب في المداخلة سنفسح المجال له، ويعذرنا فخامة الرئيس على الإطالة في الوقت ولكن صدره واسع.
لذلك أطلب من الدكتور عامر حسن فياض أستاذ الفكر السياسي، وعميد كلية الآمال الجامعة، أن يتحدث عن السيادة والمصلحة الوطنية.

المداخلات

الدكتور عامر حسن فيّاض: المنجز ليس كتاباً بل مشروعاً

شكراً جزيلاً، يُشرفني أنْ أكون وسط هذه النخبة الطيبة، ويُشرفني أنْ أكون حاضراً في الجزء الكبير من حديث كل من معالي الدكتور إبراهيم بحر العلوم، وفخامة السيد الرئيس.

الدكتور بحر العلوم تحدث عن اللجنة التي أشتركت أو ساهمت في إعداد هذا المشروع، ويشرفني أن أكون أحد اعضاء اللجنة، وفخامة الرئيس تحدث عن لجنة التعديلات الدستورية وأيضاً يشرفني إني كنتُ أحد المساهمين في هذه اللجنة.

عقلنة مشروع السيادة

هذا المنجز هو ليس كتاب، وإنما هو مشروع، وهذا المشروع يحتاج ما أسميه - وهذه استمدها من مساهمات زملائي، لأني سوف لا أتحدث عن مساهماتي في هذا المشروع بل مساهمات الزملاء - أعتقد فتحت شهية العقل لإضافة ملاحظات لها هدف، والهدف هو عقلنة مشروع السيادة، لأنَّ مشروع السيادة عبر التاريخ يمثل إطروحة إنقسامية وليس إطروحة موحدة، لو أخذنا هذا المفهوم بتأسيسه بلسان (جان بودان) سنلاحظ بأنَّ السيادة التي أرادها هي سيادة مقدسة، أراد سيادة عبارة عن سلطة مطلقة، لا يمكن أنْ تتجزأ، لا يمكن تُنقل ولابدَّ أنْ تكون واحدة يابسة، صلبة. في عصرنا وصلنا إلى العولمة التي أرادت شيطنة السيادة، وليس رحمتها، فمن الخطأ أنْ نتكأ على سيادة يابسة بودانية، ولا على سيادة زائلة تمثلها الرأسمالية المتوحشة، فلابدَّ من عقلنة، العقلنة لمفهوم السيادة لكي لا يكون مكروهاً، ونحن نعرف أنَّ موضوع السيادة الآن هو موضع نفور من قبل الكثير من العقول، وحتى لا يكون موضع نفور لابدَّ من عقلنته، وحتى يمكن عقلنته لابدَّ أنْ يكون متلازماً مع الديمقراطية.

لذلك فخامة الرئيس تحدث عن موضوعة الانتخابات كملاذ، كمخرج، يُساعد على تعزيز المفهوم العقلاني للسيادة، وأنا أقول من دون تلازم ما بين الاستقلال والديمقراطية من غير الممكن أنْ نتلمس ونعيش ونحيا في ظل سيادة مقبولة من قبل الجميع، ومتجاوزة للإنقسامية في فهم السيادة. شكراً جزيلاً.

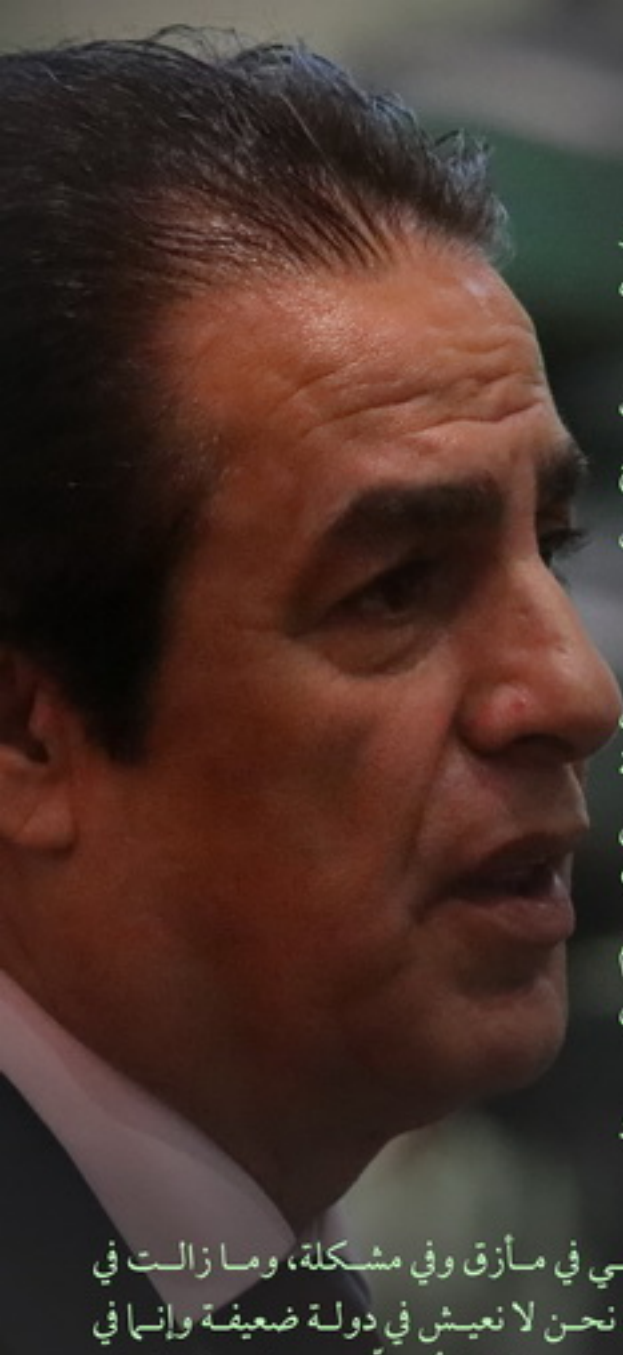

الأستاذ حسين درويش العادلي: السيادة والإصلاح السياسي

شكراً جزيلاً، التاريخ عبارة عن مبادرات والذي يستطيع أنْ يطلق أي مبادرة هو صانع للتاريخ، وكلنا جنود هذه المبادرة وبُناتها، وعملنا بها، ونحن جزء من هذه المبادرة وسنبقى.

مشكلتنا الرئيسية إننا تحولنا إلى صالونات ثقافية، الآن نحن نُناقش بحضور قامات البلد، فخامة رئيس الجمهورية، وزراء، نواب، صنّاع رأي من الذي يبادر بإنجاح مبادرةٍ ما أو إفشالها؟ الديانات مبادرات، الثورات مبادرات، من هو الفاعل الرئيس في إنجاح أو إفشال أي مبادرة؟

أساس المبادرة رؤية

أنا أتصور أنَّ مشكلتنا الرئيسة في إنجاح أو فرز مقومات أي مبادرة، والمبادرة هي رؤية، ونستطيع القول بأنَّ ما تم إنجازه في هذه الوثيقة هي رؤية وبها محاور رائعة في تشخيص الخلل وأعطت رؤية بالحلّ، إذا قلنا بأنَّ هذه الرؤية متكاملة أو بحاجة إلى إنضاج أكثر يأتي عامل آخر وهو حملة المبادرة من؟ هل هم الأكاديميون فقط؟ صنّاع الرأي فقط؟ الذين لا يمتلكون قدرة على تغيير واقع مجتمعهم ودولتهم أم هناك أصناف أخرى؟ ولو بقت المشكلة على الأكاديميين وصنّاع الرأي والإعلاميين.. فليسمح لي فخامة الرئيس -

كل ما حدث في العراق منذ عام ٢٠٠٣ والخلاص من الدكتاتورية إلى اليوم، إذا كان هناك مبادرة إيجابية لم تأتِ من الطبقة السياسية، أتت من الرموز الدينية

والمجتمعية والثقافية، الطبقة السياسية حملة المشروع والتي بنت مشروع الدولة، هي في مأزق وفي مشكلة، وما زالت في مشكلة، نتكلم عن السيادة؟ الدولة هي سيادة القانون، المؤسسة، حرمة الدولة، الآن نحن لا نعيش في دولة ضعيفة وإنما في دولة فاشلة، ويوم عن يوم نتقدم باتجاه الهاوية، بدون رؤية بدون تصحيح، الكل يشكو والكل يُشخّص ونطرح الحلول، وهذه المبادرة إحدى هذه الحلول.

هناك عاملان إضافة للرؤية في إنتاج أي مبادرة، الحملة من هم؟ وما هي أساليب تطبيق المبادرات؟ هل هي جزء من هذه الأساليب والمنظومات؟ لن تنجح، لأن المبادرة بحاجة إلى طُرق مجنونة، متمردة، كل مبادرة هي إصلاح عليها أنْ تكون ضد التيار، لا تجامل، والعامل الثاني من هم حملة المبادرة؟ فيهم مواصفات، وأولى المواصفات الطهوريّة وليس جزء من نظام المفاسد والمحاصصة وإنما نظام فيه مستفيدين، كيف يتم إنجاح المبادرة بمنظومة هي من أوجدت المشكلة؟ وهي حريصة على هذه المشكلة؟ وعلينا أنْ نُذكر أننا في ٢٠٠٣ ورثنا بقايا دولة

، بقايا مجتمع، ركام نتاج الدكتاتورية، وعوامل تدخل دول الجوار والعالم... الخ، ولكن الطبقة السياسية التي أنتجت هذا النظام السياسي والذي هو المأزق، وألخص المأزق بنقطتين: الطبقة السياسية التي تُدير فعل الدولة، وثانياً بطبيعة النظام السياسي، وهذا النظام السياسي لن يؤدي إلى دولة، هذا النظام السياسي مقبرة الدولة، هذا النظام السياسي أوجد مشروع دويلات مُقنعة، الإقليم دولة وعلينا أنْ لا نكون مُجاملين، واليوم كل حزب دولة وكل قيادة دولة، هذا النظام السياسي - وللأسف هو أيضاً تحايل على الدستور - وأنا أبرأ الدستور، إذن المادة الخام للدستور لا تقول بنظام المحاصصة والعرق الطائفي وحزبوي أبتلع الدولة، الدستور في خطه العام دولة مواطنة مؤسساتية تقوم على أساس الأغلبية السياسية، لكن الطبقة السياسية أوجدت منظومة أخرى هدّت من الأمل في إنتاج دولة على أساس الدستور.

رؤيتي، نحن بحاجة إلى توفير اشتراطات نجاح المبادرة، إضافة إلى هذه الرؤية بحاجة إلى عاملين: العامل الأول أنْ يكون حملة المبادرة ليس من المشكلة، طهوريين وعندهم روح المجازفة، وروح المبادرة، والتضحية، وليس جزء من نظام المصالح، ولا يخاف من فقدان شيء، لأنَّ هذا لا يُنجح مبادرة، الثائر هو الذي يصنع التاريخ، هو من يكون مستعد لأنْ يدفع الثمن، من هو مستعد أنْ يتخلى عن وظيفته وعن موقعه وعن مصفحاته ويُرجم؟ هذا هو الذي يُغيّر، ويستطيع أنْ يُحيّ مبادرة ويُميت مبادرة، أمّا إذا كان خائف على امتيازاته ووضعه ستبقى المبادرة محصورة بين دفّات الكتاب. العامل الثالث نجاح المبادرة بأساليبه، قد تتوفر حملة مبادرة نوعيين وطهوريين ومضحين، والأساليب عليها أنْ لا تقع للأساليب النمطية، والأساليب غير المنتجة. وشكراً

الدكتور شيروان الوائلي: السيادة والإصلاح الامني

السلام عليكم، شكراً لراعي الملتقى الدكتور إبراهيم بحر العلوم، شكراً لفخامة الرئيس، عودتنا على الصراحة دوماً. بالتأكيد اليوم الورقة وصلت إلى الواجهة الأهم وهو الحلو، عندما نجد حلول بالملفات أو المفردات المهمة ومنها الإصلاح الأمني، كون الأمن من أهم مرتكزات السيادة.

أريد أنْ أتطرق لأربعة مقومات للأمن لتأمين سيادة مطلقة للدولة:

أولاً: علاقة الفرد بالدولة أو بالمجتمع، عندما يكون الأفراد متحققة ذاتياتهم في الدولة، بالتأكيد سيكونون حريصين على الدولة وأمنها وحمايتها، وعندما تنعكس النظرية يكون هنالك خلل في العلاقة بين المواطن والدولة ستكون بيئة أمنية رخوة تسمح بالتدخلات الدولية والإقليمية وحتى الداخلية، إذا لم تتحقق ثنائية الفرد والدولة في تحقيق ذاتيات الأفراد من قبل الدولة، وفي إحتكام الأفراد في إطار الدولة، بالتأكيد سوف لن نكون أمام بيئة أمنية تُؤمّن سيادة الدولة.

ثانياً: عقيدة الدولة العسكرية، عقيدة الدول تتراوح بين عقيدة هجومية - مثلما كان العراق سابقاً - وبين عقيدة دفاعية، والأصلح هي عقيدة الدفاع التعرّضي التي تدرئ أي خطر على امن الدولة وحدودها ومصالحها، وهذه العقيدة يجب أنْ تتحقق بإنسجام كل المؤسسات التي تحت رعاية الدولة، وأقصد المؤسسات الدفاعية، أنْ تنسجم وتذوب أهدافها ومفرداتها ضمن عقيدة الدولة العسكرية والدفاع التعرّضي الذي يمنع الدخول في الضرر في أمن الدولة وحدودها ومصالحها، واليوم أستُغلت الملفات الداخلية لدرئ هذا الهدف، واليوم وجود قوات تركية في الأراضي العراقية سببه الخلل في التوافق الداخلي على ملفات مهمة سواء ملف (البكه كه) وغيرها من الملفات، كان سبب في خدش السيادة العراقية وتواجد قوات أجنبية على أرض الدولة.

ثالثاً: عولمة الإرهاب، لأنَّ الحرب اليوم ليست تقليدية بين جيوش ودول، إنما الحرب اليوم في أكثر بلدان العالم هي حرب إرهاب وسببها التطرف، عولمة الإرهاب تُتيح الانتقاص من سيادة الدولة، لأنَّه وبصراحة عندما نتكلم من الناحية الموضوعية لا توجد سيادة مطلقة للدولة وبالذات في تصنيفنا نحن دول الشرق الأوسط والتي تُعد حسب تصنيف (بريجينسكي) تصنيف رقم (٣) أو دول

الفريق الثالث وهي دول قلقة، هذه تسمح للعالم للتدخل في الأمن باعتبار الإرهاب اليوم هو عدو دولي وليس عدو محلي أو وطني.

رابعاً: الجانب التقني في الأمن الذي يؤمّن السيادة هو جانب مهم في حفظ معلومات الدولة، وفي الدولة العراقية نعرف الكثير من معلوماتنا، وخزن معلوماتنا هي خارج الدولة العراقية، فالأمن السيبراني لم يتحقق في العراق، والذي هو اليوم أهم أوجه تأمين الأمن، لأنَّ الأمن اليوم ليس دبابة أو طائرة أو الأمن الجوي والبري، فالأمن السيبراني اليوم توصل إلى اختراق منظومات دول كبيرة من ضمنها الحرب بين الاتحاد السوفيتي وأمريكا. ولهذا مطلوب أكتفاء ذاتي للدولة في تأمين أمنها السيبراني والحفاظ على معلوماتها لكي نكون أمام سيادة واقعية.

الدكتور صالح الحسناوي: السيادة والإصلاح المجتمعي

شكراً جزيلاً فخامة الرئيس على تشريفك وعلى حضورك وطرح رؤيتك حول مبدأ ومبادرة السيادة، وأزمة العراق سيادياً.

الإصلاح الاجتماعي والعدالة الاجتماعية الشاملة هي مدخل أساسي من مداخيل السيادة، بدون إصلاح مجتمعي، وبدون شعور المواطن بأنه صاحب السيادة في بلده ومن ثم شعور المجتمع وتحقيق السيادة الشعبية أو سيادة الشعب، وقيام الشعب بالدفاع عن مفهوم السيادة، لا يمكن أنْ تتحقق السيادة، المدخل إلى حق المواطن هو تحقيق انتخابات حرة نزيهة، يشعر بها المواطن بسيادته في وطنه باختيار من يمثلهُ، وبالتالي هذا المجلس التمثيلي ينعكس إيجاباً على المواطن من خلال تحقيق مصالح المواطنين، فالمدخل الأساسي هو سيادة المواطن باختيار الحكومة والمجلس التشريعي.

عندما يكون الموظف أو الشرطي أو أي موظف مدني أو عسكري، يُطبق القانون ويشعر بالاحترام ورعاية الدولة تتحقق سيادة الموظف، في المقابل عندما يشعر المواطن بصيانة حقوقه الدستورية التي شرّعها الدستور له يشعر بالسيادة في بلده، التوزيع العادل للثروة من خلال العدالة الاجتماعية الشاملة، والأنتقال من العدالة الاجتماعية الفئوية إلى العدالة الاجتماعية الشاملة هو أحد مداخل السيادة، المساواة أمام القانون، الفرص المتكافئة للتوظيف، وأمور أخرى كثيرة عندما تتحقق يشعر المواطن بالسيادة، ويشعر الشعب بالسيادة وعند ذلك نجد أنَّ الشعب هو من يقوم بالدفاع ويحمل لواء السيادة اتجاه أيّ تهديد لسياسة بلده.

الدكتور حسن لطيف الزبيدي: السيادة والإصلاح الاقتصادي

بسم اللّه الرحمن الرحيم، دولة الرئيس، السيد راعي الملتقى الحضور الكرام السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته. في تقديري أنَّ لأزمة السيادة في المجال الاقتصادي بُعدين، الأول داخلي، والثاني خارجي، وبالتأكيد كلاهما ينطلقان من مهمات إصلاح الاقتصاد الوطني، وكل ذلك في ظل إشكالية معرفية يُثيرها الاقتصاد السياسي الجديد الذي لا يُعطي للسيادة أهمية كبيرة طالما أنه ينطلق من أفتراض أنَّ لهذه السيادة أهمية متدنية في البعد الخارجي.

مع ذلك فأنَّ لمظاهر أزمة السيادة في العراق أبعاداً ومتغيرات تنتهب هذه السيادة اقتصادياً:

أولاً: الاعتماد المفرط على الريع الذي يجعل جزءاً مهماً من القرار الاقتصادي مرهوناً بأوضاع سوق هذا المورد وما تحدده قوى العرض والطلب، فضلاً عن القرار الذي يتعلق بالمؤسسات الدولية المعنية بهذا المورد، لعل آخرها موضوعة أوبك+.

ثانياً: السلوك التنافسي بين دول الجوار بالذات، التي تتبع سياسات اقتصادية وتجارية تؤثر في سيادة العراق على اقتصاده وقدرته على اتباع سياسة اقتصادية وتجارية تُحقق مصالحه ومصالح ابنائه.

ثالثاً: الفساد الإداري والمالي الذي ينتهب هو الآخر جزءاً مهماً من السيادة على القرارين الاقتصادي في الداخل والخارج ويُضعف تأثير السياسات العامة والإنفاق العام وقدرته على تحقيق النتائج التي يُمكن أنْ يُحققها في ظل غياب هذا الفساد.

فلابدَّ لمشروع السيادة إنْ ينطلق من مشروع إصلاح اقتصادي ينهض بواقع الاقتصاد ويحررهُ من هذه المتغيرات التي تُقيد هذه السيادة.

الدكتور عدنان الشحماني: السيادة مغيبة ام غائبة؟

السلام عليكم، الشكر للسيد إبراهيم رئيس الملتقى لإتاحة هذه الفرصة، وشكراً لفخامة الرئيس لاهتمامك الدائم في هذه المجالات البحثية، وحضورك الدائم والمتميز.

السيادة مغيبة أم هو غياب؟ نستطيع أنْ نسميه تساؤل، أنا اعتقد أنَّ السيادة مغيبة، وأود من سيادة الرئيس أنْ يُجيب على هذا السؤال الذي أعتقده بأنه أسّ المشكلة، هذا تغييب السيادة اشتركت فيه إرادة دولية، وإرادة إقليمية، وإرادة محلية وهذا واضح لدى الجميع بأنَّ الدور الرئيسي لتغييب السيادة هو الدور الإقليمي والدور الدولي للعراق، وهنالك إرادة محلية مُنساقة بشكل وبآخر مع الإرادة الدولية أو الإقليمية باتجاه تغييب السيادة، وهذه هي أُسّ المشكلة، هل تعتقدون في المستقبل القريب أنْ تكون هنالك إرادة محلية تكون قادرة على فكّ إرتباطها والتأثير الدولي والإقليمي على السيادة؟ إذا ما تحقق هذا فكّ الإرادة المحلية من التأثير الإقليمي والدولي يمكن أنْ نتحدث عن الأمور الأخرى والتي هي أمور مرتبطة بالأمن العسكري أو الأمن الاقتصادي أو الأمن السياسي، هل هذا ممكن من وجهة نظركم سيادة الرئيس؟.

الدكتور قاسم الجنابي: مذكرة السيادة للاكاديميين

شكراً جزيلاً فخامة رئيس الجمهورية، شكراً جزيلاً لراعي الملتقى معالي الدكتور (إبراهيم بحر العلوم) المحترم. في الحقيقة ليس لديَّ مداخلة ولكن لديَّ أمانة، أمانة أحملها بين يدي أُريد أنْ أوصلها إلى فخامة رئيس الجمهورية من أساتذة الجامعات الذين شاركوا في إعداد الكتاب وإعداد التوصيات، إذ تصدت نخبة من الأكاديميين وأساتذة جامعات للبحث في الحلول الناجعة في أزمة العراق السيادية، من خلال المشاركة الفاعلة في مشروع كتاب (أزمة العراق سيادياً) سواء في الكتاب أو في الندوات الأفتراضية.

ونحن كمتخصصين ومتابعين للشأن العراقي، ومن رؤية وطنية خالصة فأننا نرى أنَّ العراق اليوم أمام تحدي كبير في ظل عدم قدرة القيادات السياسية من الخروج من فكرة المحاصصة والتوافق والمصلحة الشخصية والحزبية الضيقة، تجاه التحديات التي تواجه السيادة والمصلحة الوطنية العليا للعراق، لذا نلتمس من فخامة رئيس الجمهورية المساعدة في تبني ما توصلنا إليه من استنتاجات وتوصيات والمرفقة طيّاً كجزء من الحل لأزمة العراق سيادياً، ومرفق معي أيضاً قائمة بأسما الأساتذة الأكاديميين الذين ساهموا في الكتاب، واسمح لي فخامة الرئيس أنْ أوصله لفخامتكم.

وع كتاب

النائب يونادم كنا: لماذا لم تنجح المبادرات؟

تحية لملتقى بحر العلوم، ولمعهد العلمين للدراسات العليا على هكذا جهود. تحدث الزملاء وتحدث فخامة الرئيس بما فيه الكفاية، أنا أعرف فخامة الرئيس منذ ثلاثين سنة عندما تمت ملاحقتنا من قبل صدام ودباباته ومدافعه في مدينة دهوك، وهو معروف بدبلوماسيته وحنكته، وأنا أريد أنْ أتكلم بشكل واضح وليس بلغة سياسية دبلوماسية.

كمهندس وأتكلم بالرياضيات، إذا كان عندي مجهول واحد فيحتاج معادلتين لإكشافه، وإذا كان هناك مجهولين فيحتاج إلى ثلاث معادلات، ونحن معادلتنا العراق واحد والمجاهيل عشرة! هذه المشكلة جواب لسؤال الدكتور الذي يُذكرني بالمرحوم الراحل (محمد بحر العلوم) والراحل (مام جلال) منذ ثلاثين عاماً سعوا إلى إنقاذ هذا الشعب من الطغيان، واليوم نسعى لترصين هذا التغيير من أجل الأفضل.

مشكلتنا هي لماذا لم تنجح المبادرات؟ بلغة الكيمياء إذا أردت مركّب معيّن أ + ب= ج، والذي بجواري لا يدع النتيجة تكون (ج)، ولا يدعني أنْ أفكر عراقياً وأنتج عراقياً، وهذا هو مختصر مفيد، ولكن كيف نُعزز السيادة؟ أول شيء نبدأ تربوياً، وكل كلام الزملاء صحيح، لكن تربوياً منذ نشأة الطفل يجب أنْ يتربى على مبدأ نحن إخوة وشركاء ، في اليابان هناك (٨) مليون إله ولكن اليابان ثالث اقتصاد في العالم وأول أو ثاني بلد في التكنلوجيا والسبب أنه لا ينشغل بالماضي وإنما ينظر إلى الأمام، ونحن لا زلنا أسرى صراعات الماضي، ويجب أنْ نتحرر من هذه القضايا وننظر إلى الأمام بأننا كلنا شركاء، وكلنا إخوة بدون أيّ تفرقة.

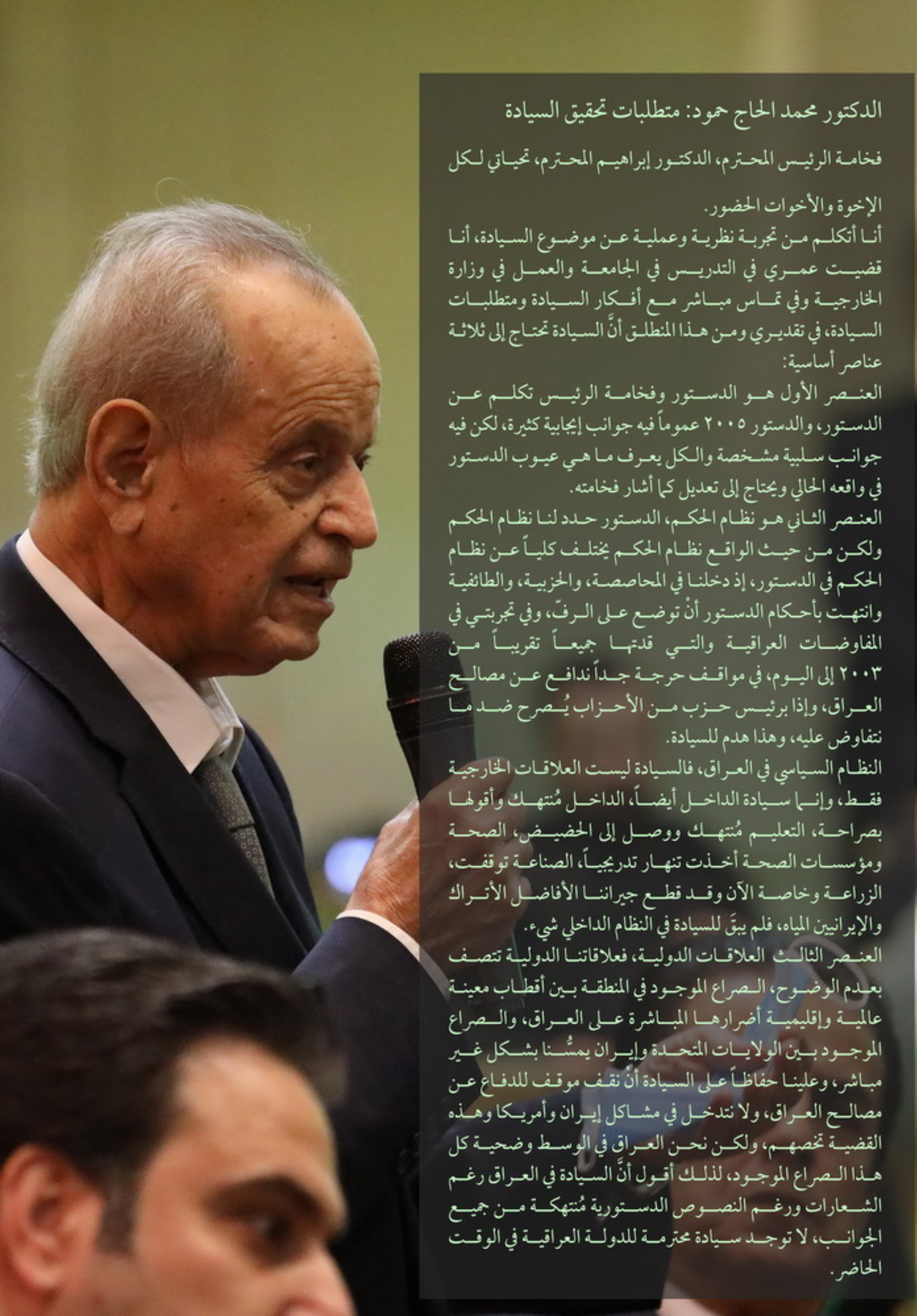

الدكتور محمد الحاج حمود: متطلبات تحقيق السيادة

فخامة الرئيس المحترم، الدكتور إبراهيم المحترم، تحياتي لكل الإخوة والأخوات الحضور.

أنا أتكلم من تجربة نظرية وعملية عن موضوع السيادة، أنا قضيت عمري في التدريس في الجامعة والعمل في وزارة الخارجية وفي تماس مباشر مع أفكار السيادة ومتطلبات السيادة، في تقديري ومن هذا المنطلق أنَّ السيادة تحتاج إلى ثلاثة عناصر أساسية:

العنصر الأول هو الدستور وفخامة الرئيس تكلم عن الدستور، والدستور ٢٠٠٥ عموماً فيه جوانب إيجابية كثيرة، لكن فيه جوانب سلبية مشخصة والكل يعرف ما هي عيوب الدستور في واقعه الحالي ويحتاج إلى تعديل كما أشار فخامته.

العنصر الثاني هو نظام الحكم، الدستور حدد لنا نظام الحكم ولكن من حيث الواقع نظام الحكم يختلف كلياً عن نظام الحكم في الدستور، إذ دخلنا في المحاصصة، والحزبية، والطائفية وانتهت بأحكام الدستور أنْ توضع على الرفّ، وفي تجربتي في المفاوضات العراقية والتي قدتها جميعاً تقريباً من ٢٠٠٣ إلى اليوم، في مواقف حرجة جداً ندافع عن مصالح العراق، وإذا برئيس حزب من الأحزاب يُصرح ضد ما نتفاوض عليه، وهذا هدم للسيادة.

النظام السياسي في العراق، فالسيادة ليست العلاقات الخارجية فقط، وإنما سيادة الداخل أيضاً، الداخل مُنتهك وأقولها بصراحة، التعليم مُنتهك ووصل إلى الحضيض، الصحة ومؤسسات الصحة أخذت تنهار تدريجياً، الصناعة توقفت، الزراعة وخاصة الآن وقد قطع جيراننا الأفاضل الأتراك والإيرانيين المياه، فلم يبقَ للسيادة في النظام الداخلي شيء.

العنصر الثالث العلاقات الدولية، فعلاقاتنا الدولية تتصف بعدم الوضوح، الصراع الموجود في المنطقة بين أقطاب معينة عالمية وإقليمية أضرارها المباشرة على العراق، والصراع الموجود بين الولايات المتحدة وإيران يمسُّنا بشكل غير مباشر، وعلينا حفاظاً على السيادة أنْ نقف موقف للدفاع عن مصالح العراق، ولا نتدخل في مشاكل إيران وأمريكا وهذه القضية تخصهم، ولكن نحن العراق في الوسط وضحية كل هذا الصراع الموجود، لذلك أقول أنَّ السيادة في العراق رغم الشعارات ورغم النصوص الدستورية مُنتهكة من جميع الجوانب، لا توجد سيادة محترمة للدولة العراقية في الوقت الحاضر.

تعقيب فخامة الرئيس برهم صالح

شكراً جزيلاً مرةً أخرى لأخي الدكتور إبراهيم، وللسادة الأفاضل على هذه المداخلات وهذه الملاحظات، ومرة أخرى أكرر شكري وتقديري لهذا الجهد المتميز. سأحاول الإجابة بأختصار على بعض الطروحات التي تفضلتم بها.

قوة الدولة في شرعيتها

السيادة تنطلق من قوة الدولة في الداخل وقدرة الدولة على فرض القانون، وتأمين شرعيتها بالأستناد إلى إرادة العراقيين، ربما هناك من يتصور أنّ دولة صدام حسين كانت قوية لكنها كانت فاقدة للشرعية، وهي التي أمتهنت السيادة العراقية وأدى بالعراق إلى ما نحن فيه اليوم من مشاكل تلو المشاكل، قوة الدولة هي في شرعيتها وأنْ تستمد هذه الشرعية من قبول الناس، وأنْ تكون دولةً خادمةً راعيةً وقادرة على حماية مواطنيها من خلال فرض القانون.

أنا لا أحاول أنْ أجامل ولكن هذه الحالة مفقودة في بلدي، والأسباب كثيرة وليست وليدة اليوم، ما تفضل به الدكتور حسين حول الحزب الذي له علاقاته وتجاوزاته أحد الأسباب الأساسية هو عدم قدرتنا على تنفيذ قانون الأحزاب، وهو قانون فيه شروط واضحة من حيث التمويل والعلاقات، وما تفضل به الدكتور محمد واضح وصريح ودقيق، هذا يأتي في سياق ما نحن بصدده من مشاكل تراكمت عبر السنين.

لا حل الا بدولة مقتدرة ذات سيادة

المشكلة في العراق مشكلة مركّبة، وأعود وأقول ليس هناك حلّ للعراق إلاّ دولة مقتدرة ذات سيادة، الدولة المقتدرة الخادمة لشعبها التي تستطيع ضبط الاقتصاد وتسخير موارد البلد لخدمة أبنائها، مركز القوة المالية في العراق أقوى بكثير من أوضاع الدولة، وبناءً على ما يقوله الخبراء والمعنيين بالأمر أنَّ حجم واردات العراق من ٢٠٠٣ إلى اليوم من بيع النفط يُقارب ترليون دولار مما يعني ألف مليار دولار، حسب بعض المؤشرات - وأكرر ليس لدينا معلومات دقيقة - ربما (١٥٠) مليار من هذه الأموال أنتهت إلى الخارج بصفقات مشبوهة أرتبطت بالفساد، الاقتصاد السياسي في العراق بعد الحصار عام ١٩٩١، ولكن يقيناً بعد ٢٠٠٣ أصبح الفساد فيه جزءاً أساسياً من هذا الاقتصاد، وهو الاقتصاد السياسي للعنف، الاقتصاد السياسي للفوضى، الاقتصاد السياسي لإضعاف الدولة وإبقائها ضعيفة، والاقتصاد السياسي لإنتهاك السيادة وإبقاء العراق على هذه الحالة وبدون التعاطي مع هذا الموضوع - المال - وإسترجاعه وتثبيته كركن أساسي من أركان الدولة لا يمكن أنْ نتقدم إلى ما نتطلع إليه.

العراق بيضة القبان والتوازنات الإقليمية تحسم فيه

فيما يتعلق بالدور الإقليمي، أنظر إلى التاريخ وأنا في حضرة العديد من الأكاديميين والباحثين، العراق دوماً نقطة التوازن وحسم صراعات المنطقة، بين بلاد العرب وبلاد فارس وأناضوليا، تاريخياً وعلى مدى آلاف السنين الصراعات الإقليمية والتوازنات الإقليمية تُحسم في وادي الرافدين، ومع نشوء الدولة الحديثة هذه الحالة لم تختلف، الكل ينظر إلى العراق كبيضة القبان والنقطة الأساسية في تحديد التوازنات الإقليمية، ربما هناك من يقول في القرن العشرين أتى البريطانيون، وفي القرن الواحد والعشرين أتى الأمريكان، لم تتبدل المعادلة في أساسياتها، ما تبدل أنه بعد (٦٠) سنة أو (٤٠)
سنة من هذه الحالة في العراق تضرر العراقيون، وتضررت المنطقة، العراق لم يكن - كدولة - في أمن مع شعبها، ولم يكن في أمن مع جيرانها، والكل يضخ بما لديه من إمكانيات وعوامل ووكلاء لحروب بالنيابة على الساحة العراقية، في كثير من الأحيان وأقولها وبكل صراحة بأموالنا وأرواحنا وكلاء للآخرين، المنطقة أستُنزفت، الأموال التي بُددت في الحروب، العبثية على مدى العقود الماضية لا يمكن لهذه المنطقة أنْ تستمر.

نفوس العراق في ٢٠٥٠ ثمانون مليون

العراق اليوم نفوسه حوالي (٤٠) مليون نسمة في ٢٠٥٠ سنكون (٨٠) مليون نسمة، وهكذا البلاد المجاورة لنا، واردات النفط على الأرجح وحسب المعطيات الدولية في ٢٠٣٠ وما بعده أوربا تتحول بالكامل باتجاه الطاقة الكهربائية وعدم استخدام الوقود الأفعوري، والطلب على النفط سيقلّ، والاحتياطات الهائلة للعراق لن تُجدي نفعاً لإطعام شعبنا وتوفير فرص عمل لهم، وهذا ينطبق على إيران وينطبق على السعودية وعلى كل دول الجوار، لنا أنْ نستمر في هذه الحالة والعراق مُستباح، وساحة صراع للآخرين، نتضرر جوارنا أيضاً يتضررون، بكل قناعة وقد يكون فيه شيئاً من التمنيات البسيطة وغير الواقعية لكن تمني مبني على استحقاقات ومتطلبات هذه المرحلة، لا يمكن لهذه المنطقة أنْ تستقر بدون دولة عراقية وطنية مقتدرة وذات سيادة، إنْ كان العراق مُهيمناً عليه من أيّ طرف سيكون مدخلاً لتدخلات أخرى وننتهي إلى الدوامة التي عشناها في المراحل السابقة ودمرت ليس فقط العراق وإنما كل المنطقة.

الدولة المقتدرة الخادمة لمواطنيها

ومن هنا مشروع العراق يجب أنْ يكون مشروعاً وطنياً في الداخل، مستنداً إلى هذا المفهوم وأؤكد مرة أخرى الدولة المقتدرة لا تعني العنف والبطش كما عهدناه في السابق، الدولة المقتدرة دولة محترمة تخدم مواطنيها وتسخر موارد بلدها لخدمة ناسها، وتكون في أمنٍ مع شعبها وفي أمنٍ مع جوارها، التدخل في الشأن العراقي، والقيمومة على العراق والوصايا والتدخل يؤدي إلى تدخلات متقابلة والكل متضررٌ من هذه الحالة.

السيادة في حماية إرادة المواطن

وفي تقديري السيادة تبدأ من احترام المواطن، وفي هذه اللحظة التي نتحدث فيها ونحن مقبلون على انتخابات، احترام صوته وإرادته، أحد الإخوة تكلم عن أنَّ هذه الوجوه لن تتغير ولن تأتي بمبادرات، لدينا فرصة حقيقية في الانتخابات القادمة - وأؤكد مرة أخرى إذا ضمنا النزاهة الكاملة - وفي هذا المسعى أنا كرئيس للجمهورية والأخ دولة رئيس الوزراء والحكومة والمسؤولين، ولكن أنتم الأكاديميين والفعاليات المجتمعية يجب أنْ نكون معاً لحماية هذا الصوت، لحماية هذه الإرادة التي هي المنطلق للتأسيس عليها الدولة المقتدرة تعبر عن إرادة العراقيين.
الدستور فيه مشاكل، ولكن فيه إيجابيات أيضاً، لكن آن الأوان أنْ ننظر إليه كنص مقدس غير قابل للتغيير، يجب أنْ يكون لدينا حواراً وطنياً حول سياقات تعديله بما يضمن لنا منظومة سياسية تُلبي طموح العراقيين.

ثنائية السلطة التنفيذية

وفيما تفضل به أخي الدكتور إبراهيم حتى لا يقول تجنبت سؤالي حول ثنائية السلطة التنفيذية، السلطة التنفيذية ليس فيها ثنائية بل هي متكاملة حسب الدستور، لكن ربما الآليات غير واضحة، البلد يعيش مرحلة تحدٍ يجب أنْ لا ندخل في سجالات فرعية، كل البد مهدد بتحديات خطيرة، أملي أنَّ كل الخيرين نتمكن من التعاون معاً من أجل الوصول إلى يوم الانتخابات، وضمان انتخابات نزيهة، تنطلق منها حكومة معبرة عن إرادة العراقيين، وننطلق إلى ما هو مطلوب ومتفق عليه وطنياً ألا وهو دولة مقتدرة، ودولة وطنية تستطيع بجدية وليس فقط بشعارات أنْ تحمي السيادة وتحمي المواطن أينما كان في هذا البلد.
مرةً أخرى دكتور إبراهيم أشكرك على هذه الدعوة الكريمة، وأشكر الحضور الكريم، واتمنى لهذه المؤسسة الرصينة العزيزة كل التقدم.

الدكتور بحر العلوم:
فخامة الرئيس شكراً جزيلاً على هذه الأمسية البغدادية الرائعة، ولكن أتمنى أنْ لا تكون يتيمة، ونتمنى من فخامته أنْ يجتمع مع هؤلاء الأكاديميين والباحثين على الأقل في كل ستة أشهر، وأنْ تكون مبادرة السيادة للأكاديميين محل اهتمامه.
ألف شكر لفخامته على تفضله لرعاية هذا الحفل، وألف شكر لكم جميعاً ولجميع الإخوة الحاضرين، شكراً جزيلاً.

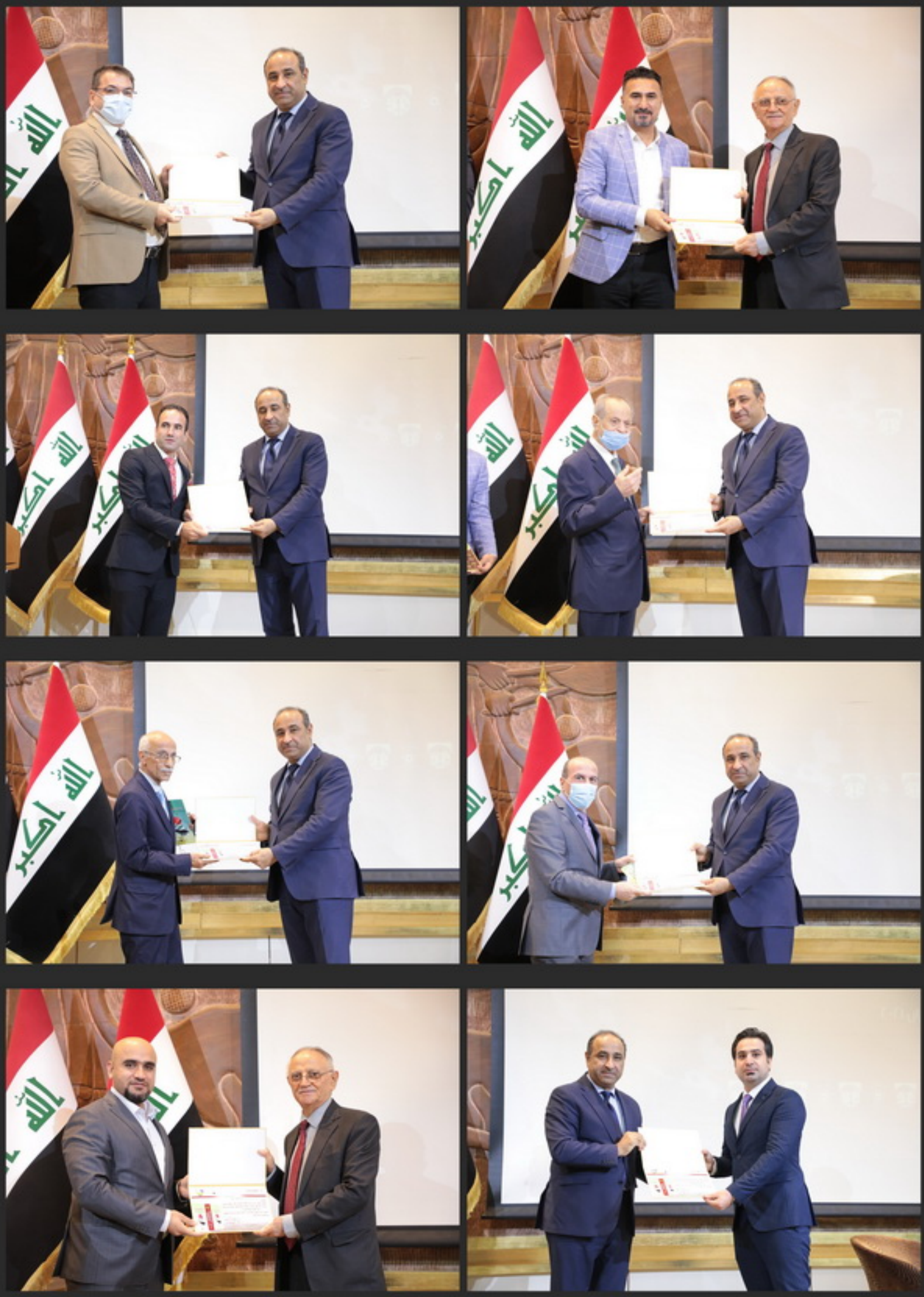

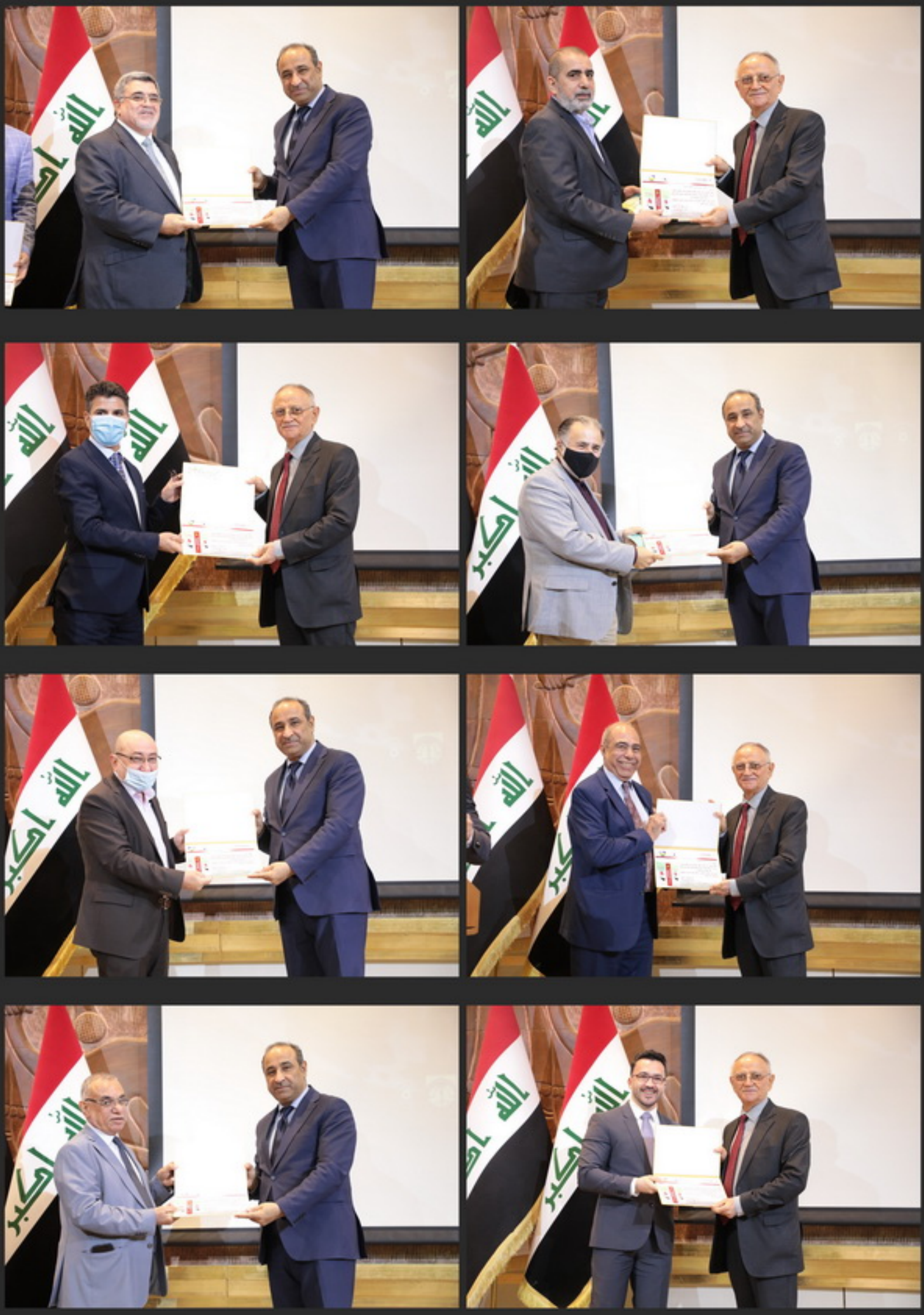

أزمة العراق سيادياً

أول وثيقة تناقش مفهوم السيادة الوطنية

في فكر وتجربة رؤساء العراق ونخبه السياسية والأكاديمية

2020 - 2004

+964 780 222 2064

seyadah.21@gmail.com

اصدار

ملتقى بحرا العلوم للحوار

ومعهد العلمين للدراسات العليا

وجريدة المواطن